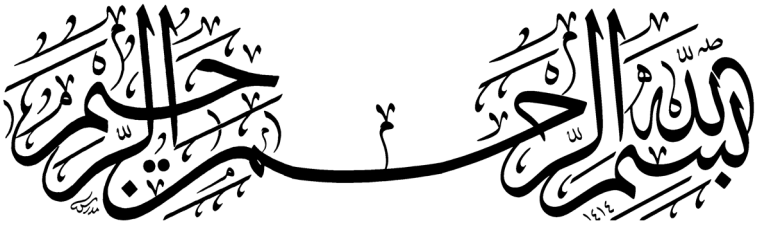
بسم الله الرحمن الرحيم

معاني حروف الجرّ
عند السيّد المجاهد قدس سره

الشيخ دانيال نجيب ملكي

الحوزة العلمية – مشهد المقدّسة

العتبة العباسية المقدسة

قسم الشؤون الفكرية والثقافية

المكتبة ودار المخطوطات

مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق

البحث: معاني حروف الجر عند السيّد المجاهد قدس سره.

الباحث: الشيخ دانيال نجيب ملكي .

بلد الباحث: إيران.

مراجعة: مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدّراسات والتّحقيق.

الناشر: مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.

الإخراج الفني: حيدر جعفر ثامر الجابريّ.

الطبعة: الأولى.

التاريخ: ٦/صفر/١٤٤٣هـ - ١٤/٩/٢٠٢١م

كلمة اللّجنتين العلميّة والتحضيريّة

للمؤتمر العلميّ الدوليّ الأوّل (السيّد المجاهد وتراثه العلميّ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

نحمدك اللّهمّ يا مَن شرّعت لنا فيض (مناهل) آلائك، وفتحت مغالق أبواب السماء (بمفاتيح) الرحمة من أوليائك، وشرّعت لنا خاتمةَ الشرائع بسيّد أنبيائك، وأفضل صلواتك وأتمّ تحيّاتك على صفوة الخلق أصفيائك، محمّدٍ وأهل بيته خيرتك ونجبائك، الذين جعلتهم سادة أمنائك و(المصابيح) لهداية عبادك، وأقربَ (الوسائل) لنيل مثوبتك وعطائك، وجعلت (إصلاح العمل) وقبول الأعمال بولايتهم وولائك، واللعنة الدائمة على أعدائهم أعدائك.

وبعد، فقد زخرت سماء العلم والمعرفة في تاريخ الشيعة بنجومٍ لامعة، يهتدي بسناها الضالّون، ويقتدي بهداها المسترشدون، حملوا راية الحقّ ومشعل الهداية، وصدّوا عن الجهل والغواية.

وكانوا كما ورد في الحديث عن الإمام أبي محمّد الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام، أنّه قال: قَالَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عليهما السلام: «**عُلَمَاءُ شِيعَتِنَا مُرَابِطُونَ فِي الثَّغْرِ الَّذِي يَلِي إِبْلِيسُ وَعَفَارِيتُهُ، يَمْنَعُونَهُمْ عَنِ الْخُرُوجِ عَلَى ضُعَفَاءِ شِيعَتِنَا، وَعَنْ أَنْ يَتَسَلَّطَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ وَشِيعَتُهُ النَّوَاصِبُ. أَلَا فَمَنِ انْتَصَبَ لِذَلِكَ مِنْ شِيعَتِنَا كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ جَاهَدَ الرُّومَ وَالتُّرْكَ وَالْخَزَرَ أَلْفَ أَلْفِ مَرَّةٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْفَعُ عَنْ أَدْيَانِ**

مُحِبِّينَا، وَذَلِكَ يَدْفَعُ عَنْ أَبْدَانِهِمْ»[1].

فبلّغوا معارف أهل البيت عليهم السلام السامية، وأوصلوا كلمتهم كلمة الحقّ العالية، وبثّوا علومهم الصحيحة الشريفة، وفقّهوا شيعتهم على الأحكام الصحيحة المنيفة، وكانوا بذلك القرى الظاهرة، والواسطة في الفيض، والوسيلة في الهداية، والسبب في الرشاد، كما ورد في مناظرة الإمام الباقر عليه السلام مع الحسن البصريّ، حيث قال عليه السلام في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَـٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾[2]:

«فَنَحْنُ الْقُرَى الَّتِي بَارَكَ الله فِيهَا، وَذَلِكَ قَوْلُ الله عَزَّ وَ جَلَّ، فَمَنْ أَقَرَّ بِفَضْلِنَا حَيْثُ أَمَرَهُمُ الله أَنْ يَأْتُونَا، فَقَالَ: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَـٰرَكْنَا فِيهَا﴾، أَيْ جَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ شِيعَتِهِمْ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا ﴿قُرًى ظَـٰهِرَةً﴾، وَالْقُرَى الظَّاهِرَةُ: الرُّسُلُ وَالنَّقَلَةُ عَنَّا إِلَى شِيعَتِنَا، وَفُقَهَاءُ شِيعَتِنَا إِلَى شِيعَتِنَا.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ﴾، فَالسَّيْرُ مَثَلٌ لِلْعِلْمِ ﴿سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا﴾، مَثَلٌ لِمَا يَسِيرُ مِنَ الْعِلْمِ فِي اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ عَنَّا إِلَيْهِمْ فِي الحلاَلِ وَالحرَامِ، وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ ﴿ءَامِنِينَ﴾ فِيهَا إِذَا أَخَذُوا مِنْ مَعْدِنِهَا الَّذِي أُمِرُوا أَنْ يَأْخُذُوا مِنْهُ، آمِنِينَ مِنَ الشَّكِّ وَالضَّلَالِ، وَالنَّقَلَةِ مِنَ الحرَامِ إِلَى الحلاَلِ؛ لِأَنَّهُمْ أَخَذُوا الْعِلْمَ مِمَّنْ وَجَبَ لَهُمُ أَخْذُهُمْ إِيَّاهُ عَنْهُمْ بِالْمَعْرِفَةِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ مِيرَاثِ الْعِلْمِ مِنْ آدَمَ إِلَى حَيْثُ انْتَهَوْا، ذُرِّيَّةٌ مُصْطَفَاةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، فَلَمْ يَنْتَهِ الْأَمْرُ إِلَيْكُمْ، بَلْ إِلَيْنَا انْتَهَى، وَنَحْنُ تِلْكَ الذُّرِّيَّةُ الْمُصْطَفَاةُ، لاَ أَنْتَ، وَ لاَ أَشْبَاهُكَ

(١) الاحتجاج: ٢/ ١٥٥.

(٢) سورة سبأ: ١٨.

يَا حَسَنُ»[1].

وهكذا أنجبت مدرسة أهل البيت عليهم السلام جهابذة الفقهاء، وأفذاذ العلماء، على مرّ العصور وكرّ الدهور، بالرغم من الكبت والتضييق والمخاوف، ممّا لاقته الشيعة دون غيرها من الطوائف، وكانت القرون الأربعة الأخيرة في تاريخ الشيعة من ألمع القرون تطوّراً وازدهاراً، وأكثر الحقب رجالاً، وأثرى الأدوار نتاجاً؛ حيث تزدحم فيها فطاحلُ العلماء وأساطينُ الفقهاء، ويزخر فيها التراثُ بالعطاء، ممّا يستوجب علينا تكثيفَ الجهود العلميّة لإحياء ذكرهم، من خلال تقديم الأبحاث والدراسات، وإقامةِ المؤتمراتِ والندواتِ، عن أبرز تلكم الشخصيّات، وأهمّ أولئك العلماء والأعلام.

ومن ألمع نجوم القرن الثالث عشر هو: الفقيهُ المتتبِّع، الأصوليُّ المتضلِّع، العلّامةُ المتبحِّر، والمصنِّفُ المكثر، الإمام السيّد محمّد الطباطبائيّ الحائريّ الملقّب بـ: المجاهد.

وقد جمع اللهُ في شخصيّته الكريمة جوانبَ فذّة، وخصائصَ عِدّة، منها: الحسبُ الوضّاحُ والنسبُ العريقُ، فوالدُهُ الفقيه الأصوليّ السيّد عليّ الطباطبائيّ الحائريّ، صاحب كتاب رياض المسائل، وجدُّهُ لأُمّه مرجع الطائفة في عصره، الوحيد البهبهانيّ، المعروف بـ: أستاذ الكلّ، وزعيم الحوزة العلميّة، وأستاذُهُ وأبو زوجته الفقيه الكبير السيّد محمّد مهدي الطباطبائيّ، الملقّب بـ: بحر العلوم.

وهو يلتقي في نسبه بأُسر علميّةٍ كآل بحر العلوم، وآل الطباطبائيّ البروجرديّ، ويمتّ بالصلةِ إلى أفذاذِ العلماء، وأساطينِ المجتهدين، أمثال

(١) الاحتجاج: ٦٣/٢، عنه: البرهان في تفسير القرآن: ٥١٧/٤.

العلّامة المجلسيّ، صاحبِ بحار الأنوار، والملّا محمّد صالح المازندرانيّ، صاحب كتاب شرح أُصول الكافي.

مضافاً إلى ما تمتّع به من مواهبَ ربّانيّة، وبيئةٍ علميّة، وأجواءَ روحانيّة، مفعَمةً بالعلم والتقوى، صقلتْ شخصيّتَهُ العلميّةَ، وما تميّز به من نُبوغٍ وذكاء مبكّر، حتّى قطعَ أشواطَ التحصيلِ في مدّةٍ وجيزة، فدرسَ في حوزةِ كربلاء المقدّسةِ على الفقيه والده، وفي النجفِ الأشرف العريقةِ على الفقيه السيّد محمّد مهدي بحر العلوم، وفي الكاظميّةِ المقدّسةِ على الفقيه السيّد محسن الأعرجيّ، وألقى عصى الترحال في حوزة إصفهان، فصار من كبارِ أعلامها ومدرِّسيها، وبذلك فقد ارتادَ مختلفَ الحوزاتِ العلميّةِ، وأخذ العلومَ من شتّى المدارسِ الدينيّة.

وقد آلت إليه المرجعيّةُ بعد وفاةِ والدهِ زعيمِ حوزةِ كربلاء المقدّسة، فخلفَهُ في الزعامة، واجتمعَ عليه طلّابُ أبيه، والتفّتْ حولَه أماثلُ الطلبةِ، فتسنّم زعامةَ الحوزةِ العلميّة، وتسلّمَ مهامّ المرجعيّةِ الدينيّة، فكانت تردُه الأسئلةُ الشرعيّة والاستفتاءاتُ الفقهيّة من شتّى أقطارِ الدول الإسلاميّة، وصدرت رسالتُه العمليّة التي سمّاها: إصلاح العمل، والتي تُعدّ من أهمّ الكتب الفتوائيّة.

وقد عَمرت بوجوده الشريفِ حوزةُ كربلاء المقدّسة بالعلم، فتتلمذَ عليه جمهرةٌ كبيرة من فطاحلِ العلماء وكبارِ المجتهدين، ومن أهمّهم: الأصوليّ الكبير السيّدُ إبراهيم القزوينيّ، صاحب كتاب ضوابط الأصول، والسيّد محمّد شفيع الجابلقيّ، صاحب الروضة البهيّة في الإجازة الشفيعيّة، والشيخُ حسين الواعظ التستريّ والدُ الفقيه الشيخ جعفر التستريّ، والشيخُ محمّد صالح البرغانيّ،

صاحبُ موسوعة بحر العرفان في تفسير القرآن، وأخوه الفقيه الشيخ محمّد تقيّ البرغانيّ، والفقيه الأصوليّ الشيخ محمّد شريف المازندرانيّ، الملقّب بشريف العلماء، والإمام الشيخ مرتضى الأنصاريّ المعروف بالشيخ الأعظم، صاحب كتاب المكاسب وكتاب الرسائل.

ومن أهمّ الحوادث التاريخيّة في سيرة السيّد المجاهد هي فتوى الجهاد التي أطلقها لحماية ثغور الشيعة، والذبّ عن أعراضهم وأموالهم، وتُعدّ أهمَّ حدثٍ في حياته الشريفة، ومنعطفاً تاريخيّاً مهمّاً في سيرته، بل في تاريخ الشيعة، وعلى أساسها عُرف ولُقّب بـ: المجاهد.

وقد خلّف سيّدنا المجاهد كمّاً هائلاً من التراث العلميّ، أهمّها موسوعته الفقهيّة الشهيرة التي سمّاها المناهل، وموسوعته الأصوليّة التي سمّاها: مفاتيح الأصول، وغيرها من مصنّفاته المهمّة، نحو: الوسائل الحائريّة، الذي دوّن فيه أهمّ القواعد الأصوليّة والفقهيّة، وكتاب المصباح الباهر في إثبات نبوّة نبيّنا الطاهر صلى الله عليه وآله، وكتاب عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، ورسالة الأغلاط المشهورة، التي تصدّى فيها لتصحيح الأخطاء العقائديّة التي تدور على الألسنة، من غير تحقيق.

وانطلاقاً من جميع ما تقدّم من الأدوار التاريخيّة المهمّة، والخصائص الفريدة، والجوانب المغفولة في شخصيّة السيّد المجاهد، عزم مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره للدراسات والتحقيق على إقامة مؤتمرٍ علميٍّ دوليّ، عن السيّد محمّد المجاهد الطباطبائيّ؛ إحياءً لذكراه، وتخليداً لجهوده الجبّارة، ورفداً للمكتبة الإسلاميّة، وسدّ الثغرات العلميّة، عِبر تسليط الأضواء على مختلف جوانب حياته، وسيرته،

وشخصيّته العلميّة والجهاديّة.

ومن العجيب أنّ مصنّفات السيّد المجاهد لم تُطبع وتُحقّق طبعاتٍ علميّة حتّى الآن، والأعجب أنّنا لم نجد كتاباً، أو دراسةً، أو أطروحة، أو مقالةً علميّة عن السيّد المجاهد في المكتبة العربيّة، والفارسيّة، والأجنبيّة، سوى النتف التي لا تُغني ولا تُسمن من جوع، بل وجدنا المصادرَ التاريخيّة شحيحةً بالمعلومات عنه، مضافاً إلى اشتمال بعضها على الأخطاء والهفوات، كما وعثرنا على كلماتٍ وأقاويل غير دقيقةٍ بشأن الفتوى الجهاديّة، وهذا ما يؤكّد بوضوح أهمّيّة إقامةِ هذا المؤتمر.

وكان من أهمّ أهداف المؤتمر: تسليطُ الأضواء على الجوانب المغفولة من سيرة السيّدِ المجاهد وحياتِه، وتسليطُ الأضواء على تراثه العلميّ، وإبراز أهمّيّته، وتحقيق أهمّ مصنّفاته ونشرها، ودراسةُ الدور الريادي في الجهاد للسيّد المجاهد، والردُّ على الشبهات المزيّفة والملفّقة التي تنال من حركته الجهاديّة، وبيانُ عمق تراثنا الفقهيّ والأصوليّ وسعته، والاستفادةُ منه في الأبحاث والدراسات المعاصرة.

وقد قامت اللّجنة العلميّة للمؤتمر بخطواتٍ هادفة ودقيقة في سبيل إقامة المؤتمر على أفضل وجهٍ، وأكمل صورة، وتوزّعت نشاطات المؤتمر على المحاور الآتية:

أوّلاً: محور تحقيق التراث

لمّا كان أكثر تراث السيّد المجاهد لم يُطبع ولم يُحقّق، وقد بادرت بعض المراكز العلميّة بالإعلان عن مباشرتهم بتحقيق كتابيه في علم الأصول، وهما: مفاتيح

الأصول والوسائل الحائريّة، عمدنا إلى أهمّ تراثه العلميّ المتبقّي، فتمّ تحقيقه للمؤتمر، وبالإضافة إلى تحقيق كتاب المناهل الذي أخذ مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره على عاتقه تحقيقه ونشره، وقد قطع فيه شوطاً كبيراً، تمّ تحقيق جملةٍ من مصنّفات السيّد المجاهد، وهي ما يأتي:

١. المصباح الباهر في إثبات نبوّة نبيّنا الطاهر صلى الله عليه وآله، وقد تصدّى فيه للردّ على المسيحيّة، وإثبات خاتميّة الإسلام، صنّفه في الردّ على البادريّ وكتابه في ردّ الإسلام.

٢. المقلاد أو حجّيّة الظنّ، وهو من مصنّفاته الأصوليّة، يُطبع بالتعاون مع مركز تراث كربلاء المقدّسة، التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

٣. عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال، وهو مصنَّفه الرجاليّ.

٤. الجهاديّة أو الجهاد العبّاسيّ، وهي رسالته الفقهيّة التي صنّفها في أحكام الجهاد.

وكلّ هذه المصنّفات ممّا يُطبع ويُحقَّق لأوّل مرّة، سوى عمدة المقال في تحقيق أحوال الرجال.

ثانياً: محور الدراسات

تمّ استكتاب عدّة دراسات مستقلّة عن السيّد المجاهد، وقد حاولنا فيها استيفاء مختلف جوانب شخصيّته العلميّة، من خلال الاستكتاب في أهمّ العلوم التي صنّف فيها، من الفقه، والأصول، والرجال، والحديث، وإبراز دوره في

هذه العلوم، وتخصيص دراسات أخرى تبحث في أهمّ الجوانب المغفول عنها من حياة السيّد المجاهد الشخصيّة والعلميّة، وذلك حسب الحاجة العلميّة، وإصدار أهمّ الدراسات والكتب عنه قدس سره، وهي ما يأتي:

١. منهل الوارد في تراجم علماء آل السيّد المجاهد.
٢. السيّد عليّ الطباطبائيّ صاحب الرياض حياته وآثاره.
٣. السيّد المجاهد وكتابه مفاتيح الأصول.
٤. تلامذة السيّد المجاهد.
٥. فهرس مخطوطات مؤلّفات السيّد المجاهد.
٦. دليل وثائق مكتبة آل الحجّة في النجف الأشرف.
٧. شذرات في المنهج الفقهيّ للسيّد المجاهد.
٨. السيّد المجاهد وآراؤه الرجاليّة.
٩. السيّد المجاهد دراسة في المنهج الأصوليّ ومسألة الانسداد.
١٠. قاعدة ترك الاستفصال عند الأصوليّين مع تسليط الأضواء على آراء السيّد المجاهد.
١١. السيّد المجاهد وآراؤه في علم دراية الحديث.

ثالثاً: محور البحوث والمقالات

تنوّعت محاور البحوث والمقالات التي كُتبت في شخصيّة السيّد المجاهد ولاسيّما العلميّة منها بتنوّع العلوم والمعارف، من الفقه والأصول، والعقائد والكلام، وعلوم القرآن والتفسير، وعلوم الحديث والرجال، وعلوم اللغة

العربيّة، والفهارس والببليوغرافيا، والتاريخ، والتراجم.

فقد تمّ استكتاب أماثل الطلبة والفضلاء في الحوزة العلميّة، وعددٍ من أساتذة الجامعات العراقيّة في الكليّات ذوات الاختصاص، في بحوث ومجالات خاصّة، وقد تنوّعت المشاركات من مختلف الدول، من العراق، وإيران، والسعوديّة، ولبنان، والكويت، وغير ذلك، كذلك تنوّعت البحوث بتنوّع محاور المؤتمر في مختلف العلوم والمعارف.

رابعاً: محور الإعلام

اشتمل هذا المحور على جهود مختلفة، أهمّها إعداد فلم وثائقيّ عن حياة السيّد المجاهد العلميّة والتاريخيّة.

ولا يطيب لنا في الختام إلّا أن نتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لكلّ من أسهم وآزر في إقامة هذا المؤتمر العلميّ، ولو بالدعاء، فإنّ من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق عزّ وجل، وفي مقدّمتهم: المرجع الدينيّ الأعلى سماحة السيّد عليّ الحسينيّ السيستانيّ (دام ظلّه الوارف)، الذي واكب السيّد المجاهد في فتوى الجهاد المقدّسة، ولولاها لما تهيّأت لنا الظروف لإقامة نحو هذه المؤتمرات، ونبتهل إلى العليّ القدير أن يُديم ظلّه الشريف.

ونخصّ بالذكر أيضاً: المتولّي الشرعيّ للعتبة العبّاسيّة المقدّسة، سماحة السيّد أحمد الصافي (حفظه الله)، وجميع السادة الأفاضل من المدراء والمسؤولين في العتبة العبّاسيّة المقدّسة، على مشرّفها آلاف السلام والتحيّة.

والشكر موصولٌ لجميع الجهات المساهمة في إقامة هذا المؤتمر، من المؤسّسات

والمراكز العلميّة، والمكتبات الإسلاميّة، ونخصّ بالذكر منهم:

١. مركز إحياء التراث، التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.

٢. مركز تصوير المخطوطات وفهرستها، التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.

٣. مركز تراث كربلاء المقدّسة، التابع لقسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

والشكر إلى المشايخ والسادة الأفاضل في اللجان العلميّة، والكوادر الفنّيّة في الأمانة العامّة، والعاملين في مركز الشيخ الطوسيّ قدس سره، وجميع الأيادي المساهمة في إقامة المؤتمر، ممّن لا يتّسع المقام لذكرهم وعدّهم، فلهم منّا خالص الشكر وفائق التقدير، ونسأل الله العليّ القدير أن يتقّبل منهم ويُثيبهم، ويجزيهم خير جزاء المحسنين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

معاني حروف الجرّ

عند السيّد محمّد المجاهد قدس سره

الشيخ دانيال نجيب ملكي

الحوزة العلمية ـ مشهد المقدّسة

الملخّص

تدور هذه المقالة على ثلاثة محاور:

المحور الأوّل: ضرورة علم النحو عند الأُصوليّين، واختلاف أهدافهم مع النحويّين في البحث النحويّ، فيعنى الأُصوليّون بالمباحث الأدبيّة؛ لأنّها تتعلّق باستنباط الأحكام الشرعيّة من الكتاب والسنّة، ولكن يبحث النحويّ ـ غالبًا ـ عن أحوال اللّفظ من الإعراب، والبناء، وعلاماته، والعامل، والمعمول، و الأُصوليّ يبحث عن معنى اللّفظ، وكيفيّة دلالته عليه، وليس للأُصوليّ غرض في المباحث اللفظيّة.

المحور الثاني: آليّات استباط المعنى عند النحويّين والأُصوليّين، وينفرد الأُصوليّون في مباحثهم، وتخريج قواعدهم بآليّات تختصّ بهم كالظهور، والتبادر، وعدم صحّة السلب، وغيرها، ولكنّ النحويّين اقتصروا على استقراء استعمالات العرب في تعيين معاني حروف الجرّ، والمعاني الأُول لألفاظ في التركيب.

المحور الثالث: معاني حروف الجرّ عند السيّد المجاهد، وقد أوردنا في هذا المحور نصّ مفاتيح الأُصول في أربعة من الحروف الجارّة، وخرّجنا النقول من مصادرها، وذكرنا المصادر التي يظهر اقتباسه وأخذه منها.

علماً أنّ مذهب السيّد المجاهد في هذه المباحث تقليل المعاني لكلّ حرف من هذه الحروف، وعيّن لكلّ منها المعنى الحقيقيّ، وغيره يعدّه من المعاني المجازيّة التي تحتاج إلى القرينة في الدلالة عليها.

مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين، واللّعنة الدائمة على أعدائهم إلى قيام يوم الدين.

التمهيد:

يتعلّق استنباط الأحكام الشرعيّة من الكتاب والسنّة بالمباحث النحويّة، والأدبيّة؛ لأنّهما وردا باللّغة العربيّة، وللمباحث الأدبيّة شأن عظيم في استخراج الأحكام الشرعيّة، ولهذا السبب يتعرّض الأُصوليّون في كتبهم إلى هذه المباحث؛ حتّى دوّن بعضهم كتبًا يختصّ بها - كالشهيد الثاني في تمهيد القواعد - ولا يستثنى من هذا السيّد المجاهد، فصنّف كتبًا قيّمةً في أُصول الفقه كـ"مفاتيح الأُصول"، و"الوسائل الحائريّة"، وتعرّض فيهما إلى المباحث النحويّة، والأدبيّة، ومن هذه المباحث البحث في معاني حروف الجرّ.

المحور الأوّل:
أهميّة علم النحو عند الأُصوليّين
واختلاف أهدافهم مع النحويّين في البحث النحويّ

يعدّ استخراج القواعد الكلّيّة لاستنباط الأحكام الشرعيّة من الغايات الرئيسة عند الأُصوليّين، ولمّا ورد الكتاب، والسنّة باللّغة العربيّة احتاج الباحث الفقهيّ إلى التحقيق في اللّغة العربيّة، خصوصًا في مباحث النحويّين، فيتوقّف فهم هذا البيان على فهم أساليب اللّغة العربيّة، وطريقتهم في التخاطب، وإيصال المعنى؛ لأنّ القرآن والسنّة لا يختلفان عن سائر أساليب العرب في محاوراتهم، وأشعارهم، وخطبهم؛ ولهذا أُمرنا بتعلّمها[1].

قال الشهيد الثاني في مقدّمات الاجتهاد في باب القضاء: «ومن النحو، والتصريف ما يختلف المعنى باختلاف؛ ليحصل بسببه معرفة المراد من الخطاب، ولا يعتبر الاستقصاء فيه على الوجه التامّ، بل يكفي الوسط منه فما دون، ومن اللّغة ما يحصل به فهم كلام الله، ورسوله، ونوابه عليهم السلام بالحفظ، أو الرجوع إلى أصل مصحّح يشتمل على معاني الألفاظ المتداولة في ذلك»[2].

---

(١) عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «تعلّموا العربيّة؛ فإنّها كلام الله الّذي يكلّم به خلقه، ونظفوا الماضغين، وبلغوا بالخواتيم». (بحار الأنوار: ١ / ٢١٢)

(٢) الروضة البهيّة في شرح اللمعة الدمشقيّة: ٢ / ٧٢.

ولكن الأُصوليّين لا يتعرّضون لمباحث اللّغة العربيّة على نحو عام، فهم ليسوا بحاجة إلى الأمور التي توجّهت الأبحاث النحويّة إليها - وهي الإعراب الّذي يلحق بأواخر الكلمات - وإنّما يعنيهم التحقيق في معاني الكلمات العربيّة في داخل التراكيب اللفظيّة.

فيتّضح أنّ الغاية الرئيسة في مباحث النحويّين وضع القوانين لكيفيّة النطق بالكلام العربيّ، ورعاية الأُسلوب الفصيح؛ ليحفظوا الكلام عن الخطأ، والانحراف عن الأسلوب المفروض، وهذه الغاية ليس من شأن الأُصوليّين؛ لأنّهم بصدد المعنى، وليس لهم شغل في الألفاظ نفسها، فلا تتعلّق غايتهم إلّا بدلالة هذه النصوص على الأحكام، وتتوقّف دلالتها على فهم طرق العرب في تأليف الكلام، وما يستخدمونه في هذا التأليف من أدوات تدلّ على المعنى المراد: من عموم، وخصوص، وقصر، وتوكيد، وغيرها.

ويختلف - أيضًا - غرض الأُصوليّ في البحث عن المعنى عن غرض النحويّ؛ لأنّ الأُصوليّين يبحثون عن كيفيّة الدلالة على المعنى بأنّ هذا اللّفظ حقيقة في هذا المعنى، أو مجاز، أو أنّ هذا المعنى ظاهر، أو مجمل، أو هذا الحكم عامّ لموضوعاته، أو خاصّ ببعض منهم، وغير ذلك.

وتدور المباحث اللغويّة، والنحويّة في اللّغة العربيّة من أوّل ظهورها مدار المطالب الدينيّة، وفهم الكتاب، والسنّة، وحفظ لغتها، ولكن غرض كلّ علم يكون بحسبه، ويختلف عن غيره وإن اتّحدت في موضوعتها، وتتداخل مسائلها، ومباحثها في مواضع.

ولهذا يجتهد الأُصوليّون في تخريج القواعد الّتي توصّلوا بها إلى فهم ألفاظ

العربيّة، وصيغها، وتراكيبها، وهذا الاجتهاد منهم مبنيّ على استقرائهم للكلام العربيّ الفصيح وإنْ كانت هذه الأحكام ليست مدوّنة قبله، ولكنّ أكثر مباحثهم في كتبهم يكون في غاية الدّقّة، فيبحث النحويّ عن القوانين في التكلّم، ويضع للمتكلّم قوانين لاستعمال الألفاظ، ولكن على الأُصوليّ البحث عن القواعد المعنويّة، وكيفيّة دلالة اللفظ على المعنى.

ومن المباحث اللغويّة الّتي يتعرّض الأُصوليّون والنحويّون لها مباحث الحروف؛ لأنّ أكثر الكلام تتوقّف معرفة معناه على معرفة معاني الحروف، والأدوات الّتي تربط بين الأسماء والأفعال، وأورد النحويّون مباحث الحروف على وفق غرضهم، فيبحث عن عاملها، ومهملها، ونوع عملها، وشرائط إعمالها؛ لأنّ غرضهم الأسمى هو الحركات الإعرابيّة على أواخر الكلمة، وإنْ تعرّضوا لمباحث معاني الحروف فتعرضهم لذلك استطراديّ؛ لأنّهم يوكلون هذه المباحث إلى علم فقه اللّغة، ويهتمّ اللّغويّون بتحديد هذه المعاني في كتبهم، أمّا الأُصوليّون فإنهم يسمون مباحث الحروف بـ«معاني الحروف»؛ لأنّهم بصدد المباحث المعنويّة الّتي تهمّهم.

فجرت عادة الأُصوليّين من العامّة وجمع من علماء الإماميّة المتقدّمين أن يبحثوا عن بعض أحوال الحروف؛ تتميمًا للفائدة؛ للاحتياج إليها في بعض المسائل الفقهيّة، ولكن جرت العادة بين بعض العلماء الإماميّة - وبالأخصّ المتأخّرين منهم - على الاكتفاء بالمباحث الأدبيّة في كتب النحويّين واللغويّين، فلم يتعرّضوا لها في كتبهم، ولكنّ السيّد المجاهد خالف هذه الطريقة، وتعرّض في كتابيه "مفاتيح الأُصول"، و"الوسائل الحائريّة" لهذه المباحث.

المحور الثاني:

آليّات استنباط المعنى الحقيقيّ عند الأصوليّين

يمتاز الأُصوليّون في مباحثهم وتخريج قواعدهم بآليّات تختصّ بهم، ويستنبطون معاني الكلام بالظهور، والتبادر، وعدم صحّة السلب، وغيرها، ولا يقتصرون على استقراء استعمالات العرب بخلاف النحويّين واللغويّين.

والفرق الأساسيّ بين اللغويّين، والنحويّين، والأُصوليّين هو أدواتهم في تعيين المعاني؛ والسبب في هذا الاختلاف أنّ اللغويّين والنحويّين ليسوا بصدد تعيين المعنى الحقيقيّ وتمييزه عن المعنى المجازيّ، ولكنّ الأصوليّين يعنون بهذا الأمر؛ لأنّ غرضهم تعيين معنى الكلام عند خلوّه عن القرينة.

فينفرد الأُصوليّون في أدواتهم وآلياتهم في تعيين المعاني الحقيقية للكلمات العربيّة، ولا يُستثنى السيّد المجاهد من هذه القاعدة؛ فبعد إيراد معاني الحروف الجارّة بذل جهده في تعيين المعنى الحقيقيّ لكلّ منها، فقال:

«وهل الأصل لزوم حملها على ذلك أو لا، بل يفتقر في حملها إلى قرينة؟ الأقرب الأوّل؛ فإنّها ظاهرة فيه»[1].

فاستفاد في استخراج المعنى والأصل من الظهور.

---

(١) مفاتيح الأُصول: ٩٩.

وقال – أيضًا –: «الأوّل: لأنّها المتبادرة منها دون غيرها، ولو كانت في غيرها، أو فيها وفي غيرها حقيقة، لكان المتبادر غيرها، أو هو معها، واللّازم باطل؛ لما بيّنا من أنّ المتبادر الظرفيّة لا غير»[1].

فاستفاد في تعيين المعنى الحقيقيّ من التبادر، وخرجت باقي المعاني من الحقيقة؛ لأنها ليست متبادرة من اللّفظ.

وقال ـ أيضًا ـ في معاني (إلى): «والحقّ عندي أنّ الأصل دلالتها على انتهاء الكيفيّة؛ لوجوه:

الأوّل: أنّ المتبادر منها عند الإطلاق ذلك، ويشهد بذلك أنّه إذا أمر بغسل اليد إلى المرافق، وابتدأ المأمور الغسل منها لم يعدّ ممتثلًا قطعًا؛ وليس ذلك إلّا لكون اللّفظ موضوعًا لما ذكرنا، ومتبادرًا منه ما إليه أشرنا .

الثاني: أنّه لا شكّ في كون الغالب في استعمالها ذلك، فيلحق محلّ الشكّ به»[2]

فعيّن المعنى الحقيقيّ – أيضًا – بالتبادر، ثمّ استدلّ عليه بغلبة الاستعمال، وهذه الآلة من مختصّات السيّد المجاهد بأنّه استدلّ على تعيين المعنى الحقيقيّ بأنّ هذا المعنى غالب في استعمالات (إلى)، فاستخرج من هذه الغلبة أصلاً، فيلحق محلّ الشكّ به.

ثمّ قال: «الثالث: أنّها لو كانت لانتهاء الكميّة لوجب إضمار ما يتعلّق به؛

(١) مفاتيح الأُصول: ٩٩.

(٢) مفاتيح الأُصول: ١٠٠.

لأنّها من الحروف الجارّة الّتي تحتاج إلى المتعلّق، وليس في الكلام المذكور ما يصلح لتعلّقها به، فوجب الإضمار، وهو خلاف الأصل، ولا يلزم هذا على المختار؛ لأنّها تتعلّق - حينئذٍ - بالفعل المذكورة قطعًا»[1].

واستعان - أيضًا - في تعيين المعنى الحقيقيّ بأنّ غير هذا المعنى يحتاج إلى الإضمار، والأصل عدمه، فهذا المعنى الّذي لا يحتاج إلى الإضمار هو المعنى الحقيقيّ.

(١) مفاتيح الأُصول: ١٠٠.

المحور الثالث:

معاني حروف الجرّ عند السيّد المجاهد

تمتاز جهود السيّد المجاهد النحويّة بميزات تخصّها:

١ .اشتمالها على آراء الأُصوليّين، العامّة منهم والخاصّة، واللغويّين، والمفسّرين، فلا يقتصر السيّد المجاهد في مباحثه النحويّة واللغويّة على أقوال النحويّين خاصّة، بل اشتملت عباراته على آراء الأُصوليّين، والفقهاء من العامّة والخاصّة أيضاً.

٢. ومن خواصّه نقل تطبيقات هذه المباحث النحويّة في كتب الفقهاء من الإماميّة؛ ليتوجّه الأُصوليّ إلى ضرورة هذه المباحث، وأيضًا التفت في استقراء المطالب إلى أقوال اللغويّين في مباحث معاني الحروف كالفيروزآباديّ، وندر هذا الالتفات في أمثال هذه المباحث، واقتصروا غالبًا على أقوال النحويّين، ولم يتعرّضوا لغيرها .

٣.كثرة مصادرها وتنوّعها، فيستند السيّد المجاهد في آرائه إلى أقوال العلماء من الأُصوليّين، والفقهاء، واللغويّين، والمفسّرين، ولم يقتصر على الآراء القليلة، بل هو يكثر من الاستناد في مباحثه إلى الفحول من العلماء في كلّ علم إلى غاية لا يجعل القارئ يملّ، ولا يصل إلى حدّ الإطناب، بل يقتصر على حدّ الحاجة، وهذا ما يميّز كتبه عن باقي كتب الأُصوليّين.

٤ .اشتمالها على آليّات أُصوليّة في استنباط معاني حروف الجرّ، فيظهر من

نصوص السيّد المجاهد أنّ المنهج الّذي يتبعه الأُصوليّون في كتبهم يختلف عن منهج النحويّين؛ لأنّ النحويّين يدرسون معاني الحروف من حيث استعمالها، ويستقرئون استعمالات العرب لتلك الألفاظ، وهم - على الأكثر - ليس لهم اتّجاه خاصّ في كيفيّة دلالة هذه الحروف على هذه المعاني، ولكنّ الأُصوليّين بصدد تعيين المعنى الحقيقيّ، وتمييزه عن المعنى المجازيّ؛ لأنّهم يستنبطون الأحكام الشرعيّة من الكلام العربيّ، وإذا تجرّد الكلام عن القرينة في تعيين مراد المتكلّم التجأ الفقيه إلى الأُصول اللفظيّة، وأصالة الحقيقة فبذل جهده في تعيين المعنى الحقيقيّ، فيجب على الأُصوليّ البحث في معاني الحروف الحقيقيّة؛ لأنّها من القوانين الّتي يكثر دورها في المطالب الفقهيّة، ولهذا السبب استفاد السيّد المجاهد في كتبه لتعيين معاني الحروف من أدوات تختصّ بالأُصوليّين كالتبادر، وعدم صحّة السلب، وغير ذلك، وينفرد الأُصوليّ في استعمال هذه الأدوات؛ لاختلاف غرضه عن غرض النحويّ.

ذكر السيّد المجاهد في كتابه المسمّى بـ(مفاتيح الأُصول) بحوثًا في المسائل الأدبيّة واللغويّة الّتي يكثر دورها في الكلام العربيّ؛ لأنّه صنّفه في علم الأُصول، والغرض الأصليّ للأُصوليّ استنباط قواعد تقع في استنباط الحكم الشرعيّ، فيبحث عن معاني الحروف الّتي يكثر دورها في كلام الشارع الحكيم، فيورد مفاتيح في معاني الحروف، ويقول: «القول في حروف محتاج إليها»، فيذكر أربعة من حروف الجر: (الباء)، و(في)، و(من)، و(إلى)، وثلاثة من حروف العطف: (الواو)، و(الفاء)، و(ثمّ)، وحرف الحصر: (إنّما).

وأوردنا في هذه الرسالة نصّ "مفاتيح الأُصول" في أربعة من الحروف الجارّة، وضبطنا المتن المحقّق، وخرّجنا النقول من مصادرها بحسب وسعنا،

وذكرنا المصادر التي يظهر اقتباسه وأخذه منها، ولم ننقل نصّ السيّد المجاهد في الوسائل الحائريّة؛ حيث إنّه توجد فيها عبارة مفاتيح الأُصول بتمامها.

١- حرف الباء:

يقول السيّد المجاهد في مفاتيح الأُصول:

«اختلف القول في استعمال لفظ الباء الدّاخلة على الفعل المتعدّي بنفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[١] في التبعيض على قولين:

الأوّل: أنّه لم يستعمل فيه أصلًا، وهو لابن جنّيّ[٢]، وجماعة من الأُصوليّين[٣]، وحكي عن سيبويه أنّه ادّعى ذلك في سبعة عشر موضعًا من كتابه[٤].

الثاني: استعمل فيه، وهو محكيّ عن كثير من اللُّغويّين، كابن قتيبة[٥]، وأبي

(١) المائدة: ٦.

(٢) قال ابن جنّي: «وأمّا ما يحكيه أصحاب الشافعيّ رحمه الله عنه من أنّ الباء للتبعيض، فشيء لا يعرفه أصحابنا، ولا ورد به ثبت» (سرّ صناعة الإعراب:١/١٣٤).

(٣) قال الغزاليّ: «وظنّ ظانّون أنّه للتبعيض في مصدر يستقلّ دونه، كقوله: ﴿پ ٹ﴾، وتمسّكوا بقولهم: «أخذت زمام الناقة» إذا أخذها من الأرض، و«أخذت بزمامها»، إذا أخذ بطرفه، وليس الباء للتبعيض أصلًا، وهذا خطأ في أخذ الزمام أيضًا، ولكن من المصادر ما يقبل الصلات كقولهم: «شكرت له» و«نصحت له» و«جلست بصدده»، وأمّا التبعيض في مسألة المسح، فمأخوذ من معنى المصدر، فمصدر المسح لا يشير إلى الاستيعاب كمصدر الضرب بخلاف الغسل». المنخول: ٨٢ و٨٣، الإحكام لابن حزم: ١ / ٥٢.

(٤) انظر تهذيب الوصول للعلّامة: ٨٦.

(٥) لم يمثّل لهذا المعنى بآية الوضوء، بل مثّل لهذا المعنى من الآيات في تأويل مشكل القرآن بـ﴿نا ئه ئه ئو﴾ [المطفّفين: ٢٨]، و﴿آ ب ب پ پ﴾ [الإنسان: ٦]، و﴿ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ﴾ [هود: ١٤]. تأويل مشكل القرآن: ٥٧٥، أدب الكاتب: ٥١٥.

عليّ الفارسيّ، والأصمعيّ، وابن كيسان[1]، وابن مالك[2]، والفيروزآباديّ[3]، والكوفيّين، وأكثر النحاة، بل وعن ابن جنّيّ أيضًا، وعليه جمع كثير من الأُصوليّين تأتي إليهم الإشارة، وبالجملة عليه المعظم، وهو المعتمد لوجوه:

الأوّل: تصريح جمع كثير من أهل اللُّغة بذلك، ولا يعارضه إنكار سيبويه، وابن جنّي ؛ لأنّ شهادة الإثبات مقدّمة .

الثاني: استشهدوا به على ذلك من نحو قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾[4]، وقوله: «شَرِبنَ بماءِ البَحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَت»[5].

الثالث: الصّحيح الّذي رواه المشايخ الثلاثة عن زرارة عن مولانا الباقر عليه السلام، قال: «قلت له: «أ لا تخبرني من أين علمت وقلت: إنّ المسح ببعض الرأس والرجلين؟» إلى أن قال: «ثم فصّل بين الكلامين» فقال ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ أنّه المسح ببعض الرأس؛ لمكان الباء[6].

وقد استند إلى هذا الحديث جمع من الأصحاب في كون الباء في الآية الشريفة للتبعيض، وقد حكى الشيخ، وغيره عن أصحابنا التصريح بأنّها فيها له، وهل

(١) معاني القرآن وإعرابه لابن كيسان: ٣٨٥.

(٢) ذكر هذا المعنى للباء في التسهيل، ولكن في شرحه بعد ذكر أمثله قال: «والأجود في هذا أن يضمّن «شربن» معنى «روين»، ويعامل معاملته.» (التسهيل: ١٤٥) (شرح التسهيل: ٣ / ١٥٢ و١٥٣) وذكر أيضًا في الكافية، وشرحه، والألفيّة . (شرح الكافية: ١ / ١٩٦) (ألفيّة ابن مالك: بالرقم ٣٧٤، ص ٢٥)

(٣) مثّل لهذا المعنى بآية الوضوء . (القاموس المحيط: مادّة الباء من باب الألف اللّيّنة، ١٢١٤).

(٤) الإنسان: ٦.

(٥) وتمامه: متى لججٍ خضرٍ لهنّ نئيج، وقائله أبو ذؤيب الهذليّ يصف سحابًا . ديوان الهذليّين: ٥٢/١.

(٦) الكافي: ٣ / ٣٤، ومن لا يحضره الفقيه: ١ / ١٣٥، والاستبصار: ١ / ١٠٣، وتهذيب الأحكام: ١ / ١١١ .

الأصل لزوم حملها على ذلك أو لا، بل يفتقر في حملها إلى قرينة؟ الأقرب الأوّل؛ فإنّها ظاهرة فيه، وعليه السّيد، والشيخ[١]، وابن زهرة، والعلّامة[٢]، وابنه، والشّهيد[٣]، والمحقّق الثاني[٤]، والسّيوري، والشافعيّ[٥]، والرّازيّ[٦]،

(١) قال الشيخ الطوسيّ: «وأمّا الباء، فتستعمل على وجهين: أحدهما: التبعيض، وهو إذا استعملت في موضع الّذي يتعدّى الفعل إلى المفعول به بنفسه، ولاجل هذا قلنا إنّ قوله تعالى: ﴿ﭙ ﭚ﴾ يقتضي المسح ببعض الرأس ؛ لأنّه لو كان المراد مسح الرأس كلّه، لقال: «امسحوا رؤوسكم» ؛ لأنّ الفعل يتعدّى بنفسه إلى الرأس .» (العدّة: ١ / ١٦٠)

(٢) قال العلّامة في مختلف الشيعة: «والحقّ الأوّل، لنا قوله تعالى: ﴿ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ﴾، والباء إذا دخلت على فعل متعّد بنفسه، أفادت التبعيض.

لا يقال: قد منع سيبويه في سبعة عشر موضعا من كتابه ورود الباء للتبعيض.

لأنّا نقول: عدم وجدانه لا يدلّ على عدم الوجود » مختلف الشيعة: ١/ ٤٢٦.

(٣) ذكرى الشيعة: ٢ / ١٤١ .

(٤) جامع المقاصد: ١ / ٧٤ .

(٥) قال الزبيديّ في شرح كلام الفيروزآباديّ: «قُلْتُ: وهكذا نسب هذا القول للشّافعيّ ابن هشام في شرح قصيدة كَعْب، وقال شيخ مشايخنا عبد القادر بن عمر البغداديّ في حاشيته عليه الّذي حقّقه السّيوطيّ: إنّ الباء في الآية عند الشّافعيّ للإلصاق، وأنكر أن تكون عنده للتّبعيض، وقال هي للإلصاق، أي: ألصقوا المسح برؤوسكم، وهو يصدق ببعض شعرة، وبه تمسّك الشافعيّ، ونقل عبارة الأمّ، وقال في آخرها: وليس فيه أنّ الباء للتّبعيض كما ظنّ كثير من الناس، قال البغداديّ: ولم ينسب ابن هشام هذا القول في المغني إلى الشافعيّ، وإنّما قال فيه: «ومنه ـ أي: من التبعيض وامسحوا برُؤُوسِكُم - والظاهر أنّ الباء للإصاق، أو للاستعانة، وأنّ في الكلام حذفًا، وقلبًا، فإنّ «مَسَحَ» يتعدّى إلى المُزال عنه بنفسه، وإلى المُزيل بالباء، والأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء، فقلب معمول مَسَحَ» انتَهَى ؛ قال البغداديّ: «ومعنى الإلصاق: المسح بالرأس، وهذا صادق على جميع الرأس، وعلى بعضه، فمن أوجب الاستيعاب كمالك، أخذ بالاحتياط، وأخذ أبو حنيفة بالبيان، وهو ما روي أنّه مسح ناصيته، وقدّرت الناصية بربع الرأس» تاج العروس: ٤٠ / ٤٠٤.

(٦) قال الرازيّ: «لنا أنّا نعلم بالضرورة الفرق بين أن يقال: «مسحت يدي بالمنديل، وبالحائط» ←

والبيضاويّ[1]، وحكي عن القاضي عبد الجبّار، وأبي الحسين البصريّ، ومحققّي الأُصول، وجمع من أئمّة العربيّة»[2]

دراسة وتحقيق:

لم يورد السيّد المجاهد بحثًا في معاني الباء بتمامه، بل اقتصر على البحث في أنّه إذا دخلت الباء على الفعل المتعدّي بنفسه هل تستعمل في معنى التبعيض أو لا؟ واختار أنّها استعملت فيه، واستدلّ عليه، وعضده بالصحيح المرويّ عن مولانا الباقر عليه السلام في تفسير ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾.

وقد أشار قبل السيّد المجاهد إلى هذا البحث الشهيد الثاني في التمهيد، ولكن ذكر بحثًا في معاني الباء بتمامها، وتعرّض - أيضًا - جماعة من الأُصوليّين من العامّة والإماميّة لهذا البحث، وذهب الإماميّة إلى استعمال الباء في هذا المعنى؛ تبعًا لهذا الصحيح المرويّ عن المعصوم عليه السلام، ولم يعدّه الشيخ الرضيّ - مع تشيّعه - في معاني الباء، بل قال: «وقيل: جاءت للتبعيض»[3]؛ بناءً على أنّ القيل المستخدم في كلام النحاة للإشارة إلى ضعفها.

→

وبين أن يقال: «مسحت المنديل، والحائط» في أنّ الأول يفيد التبعيض، والثاني يفيد الشمول». (المحصول: ١، ٣٧٩)

(١) الظاهر أنّ هذه النسبة غير وثيق ؛ لأنّه قال في تفسيره: «﴿بِ﴾ الباء مزيدة . وقيل للتبعيض، فإنه الفارق بين قولك مسحت المنديل وبالمنديل .» (أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢ / ١١٦)

(٢) مفاتيح الأُصول: ٩٩ .

(٣) شرح الكافية: ٤ / ٢٨١ .

وقال الرازيّ في "إشارات الأُصول" ترجيحًا لقول المعصوم عليه السلام على قول اللغويّين: « ثمّ لو تعارض كلام اللغويّين والفقهاء في الحقائق الشرعيّة، أو المستعمل فيه عند الشارع هل يقدّم الأوّل أو الثاني؟

الظاهر الأخير؛ لكونهم أبصر بمواقع الشرع بخلاف ما لو وقع الاختلاف في الموضوع له اللغويّ، فإنّه ينعكس؛ لنظير ما مرّ، ولورود رواية عن أهل البيت عليهم السلام في أمر لغويّ، ويعارضه كلام اللغويّين كما في مجيء الباء للتبعيض، فقد أنكره سيبويه، وأثبته صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام حيث سأله عن دلالة التبعيض في آية الوضوء، فقال عليه السلام: لمكان الباء. فلو كان الأوّل علميًّا يقدّم قطعًا؛ للعصمة، ولو كانا ظنّيّين – كما في المثال – تعيّن الرجوع إلى المرجّحات، وهنا مع الرواية»[1].

وقال الشهيد الثاني في "التمهيد" نقلًا لإمكان جمعها: «وقيل: إنّ الباء هنا للإلصاق، وهو لا ينافي التبعيض، مضافًا إلى الأصل، مع أنّه لا منافاة بين الإلصاق والتبعيض، كما لا منافاة بينه وبين غيره من المعاني كما سبق»[2].

والظاهر أنّ الداعي للسيّد المجاهد في طرح هذا البحث هو هذه الآية، وحكمها في مسح الرأس، وهذه مسألة فقهيّة؛ لأنّها توجد في مسألة واحدة، وليست من القواعد الّتي يستنبط منها الأحكام في الأدلّة الشرعيّة الفرعيّة، وهذا من شؤون المسائل الفقهيّة الّتي يستنبط منها الأحكام، ولهذا لم يوردها الأُصوليّون من الخاصّة في كتبهم.

(١) إشارات الأصول: ١ / ٧٩.

(٢) تمهيد القواعد: ٤١٩.

٢ـ حرف «في»:

يقول السيّد المجاهد في "مفاتيح الأُصول":

«اعلم أنّ لفظة في تستعمل في معان:

١ – منها: الظرفيّة، وهي حقيقيّة نحو: الماء في الكوز. ومجازيّة نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[١].

٢ – ومنها: السّببيّة، وقد نصّ عليه جمع منهم صاحب القاموس[٢]، وابن هشام[٣]، واستشهد عليه بقوله عليه السلام: «وأن امرأة دخلت النّار في هرّة حبستها»[٤]، وأنكره المحقّق[٥]، والعلّامة[٦]، والبيضاويّ، والعبريّ، والأصفهانيّ، كما عن الرازيّ[٧]، ولا عبرة به؛ لأنّ شهادة الإثبات مقدّمة، فتأمّل.

---

(١) طه: ٧١.

(٢) القاموس المحيط: مادّة «في»، ١١٩٠.

(٣) عبّر عن هذا المعنى بـ«التعليل»، ومثّل له أيضًا ﴿جح جم حج﴾[يوسف: ٣٢]، و﴿كخ كل كم﴾[النور: ١٤]. مغني اللبيب: ١٦٨.

(٤) ورد هذا الحديث بهذه الألفاظ في عمدة القاري. (عمدة القاري: ١١، ١٧٤) وفي بحار الأنوار: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن امرأة عذبت في هرّة ربطتها حتّى ماتت عطشًا» (بحار الأنوار: ٦١، ٢٦٩)، صحيح البخاريّ والمسلم: «عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: دخلت امرأة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض»، صحيح البخاريّ: ٤/ ١٠٠، صحيح المسلم: ٨/ ٩٨.

(٥) معارج الأُصول: ٥٨.

(٦) وقال العلّامة: «وقال بعض الفقهاء: إنّها للسببيّة؛ لقوله صلى الله عليه وآله: «في النفس المؤمنة مائة من الإبل»، ويضعّف بأنّ أهل اللغة لم ينقلوه» نهاية الوصول: ١/ ٣٨٨.

(٧) قال في المحصول: «ومن الفقهاء من قال: إنّها للسببيّة كقوله عليه الصلاة والسلام: «في النفس المؤمنة ←

٣- ومنها: الاستعلاء[١]، وقد نصّ عليه الحاجبيّ[٢]، وعن البصريّين إنكاره[٣].

٤- ومنها: معنى «إلى»، نحو ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[٤].

٥- ومنها: معنى «من»[٥].

٦- ومنها: الإلصاق[٦].

والحقّ أنّها حقيقة في الظرفيّة فقط، فلا يجوز حمل إطلاقها مجرّدًا عن القرينة إلّا عليها؛ لوجهين:

الأوّل: لأنّها المتبادرة منها دون غيرها، ولو كانت في غيرها، أو فيها وفي غيرها حقيقة لكان المتبادر غيرها، أو هو معها، واللازم باطل؛ لما بيّنا من أنّ المتبادر الظرفيّة لا غير.

→

مائة من الإبل»، وهو ضعيف؛ لأنّ أحدًا من أهل اللغة ما ذكر ذلك مع أنّ المرجع في هذه المباحث إليهم» المحصول: ٣٧٧/١.

(١) مثّل له بـ﴿ٱلنَّخۡلِ﴾. ولكنّ المصنّف ذكره في الظرفيّة المجازيّة، وتأويله: أنّه تمكن المصلوب من الجذع تمكن المظروف في الظرف.

(٢) قال في الكافية: «و«في» للظرفيّة، وبمعنى «على» قليلًا» الكافية والشافية: ٥١.

(٣) هذا مذهب البصريّين في معاني حروف الجرّ كلّها؛ لأنّهم لا يجيزون نيابة بعض الحروف عن بعض خلافًا للكوفيّين، بل يضمّنون الفعل معنى فعل آخر يتعدّي بالحرف.

(٤) إبراهيم: ٩.

(٥) مثّل له:

ألا عم صباحًا أيّها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال

(٦) مثّل له:

ويركب يوم الروع منّا فوارس ... بصيرون في طعن الأباهر والكلى

الثاني: أنّه حكي إجماع أهل اللّغة والعربيّة على كونها حقيقة في الظرفيّة، فلو كانت في غيرها حقيقة للزم الاشتراك، والأصل عدمه.

وربّما يحكى عن بعض الأُصوليّين القول بكونها حقيقة شرعيّة في السّببيّة لا غير، ويدفعه أصالة عدم النقل، وأنّه يلزم أن تكون مرادفة لـ(لّام) في عرف الشارع؛ لأنّ اللّام حقيقة في عرفه كغيره في السّببيّة قطعًا، والأصل عدمه .

ثمّ إنّ الظرفيّة المستفادة من «في» ظرفيّة مطلقة، بمعنى: أنّه لا إشعار فيها يكون المظروف في أوّل الظرف، أو وسطه، أو آخره؛ لاشتراك الثلاثة في معناه عرفًا، وقد صرّح بما ذكر في التمهيد[1]»[2].

وذكر - أيضًا - هذه المطالب بنصّه في الوسائل الحائريّة[3]، ولم أذكره؛ لعدم الاحتياج إلى تكرارها.

دراسة وتحقيق:

والظاهر أنّ السيّد المجاهد ذكر معاني (في) بهذا العدد تبعًا لابن هشام، ثمّ اقتبس هذا التحقيق عن الشيخ الرضيّ واستفاد منه.

قال ابن الحاجب في الكافية: «و(في) للظرفيّة، وبمعنى (على) قليلًا» ثمّ ذكر الشيخ الرضيّ في شرحه: أنّ (في) للظرفيّة تحقيقًا، أو تقديرًا، ومثّل للظرفيّة تقديرًا بـ «نظر في الكتاب»، و«تفكّر في العلم»، و«أنا في حاجتك».

(١) تمهيد القواعد: ٤٣٢.

(٢) مفاتيح الأُصول: ٩٩.

(٣) الوسائل الحائريّة (المخطوط): ١٦٤.

وبيّن مراده عن هذا المعنى، فقال: «لكون الكتاب، والعلم، والحاجة شاغلة للنظر والفكر، والمتكلّم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنّها محيطة بها من جوانبها».

ثمّ ذكر أمثلة باقي المعاني وعبّر عنها بـ«قيل»، فأشار بعدم قبولها، وتأوّلها بالظرفيّة، ورجع سائر المعاني إلى الظرفيّة وإن لم يصرّح بهذا التحقيق.

ومثّل للسببيّة بـ«في النفس المؤمنة مائة من الإبل»، أي: في قتلها، فالسبب - الّذي هو القتل - متضمّن للدية تضمّن الظرف للمظروف.

ومثّل لمعنى (على) بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1]، ورجّح بأنّ (في) للظرفيّة؛ لتمكّن المصلوب من الجذع تمكّن المظروف في الظرف.

ومثّل لمعنى (إلى) بقوله تعالى: ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[2]، ورجّح أيضًا بأنّها بمعناها، والمراد التمكّن.

وأورد لمعنى (مع) ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾[3]، وقال: «والأولى كونها بمعناها، أي: حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى: ادخلي أيّتها الروح في أجسام عبادي»[4].

واستفاد من عباراته أنّه رجّح أنّ (في) للظرفيّة تحقيقًا، أو تقديرًا، وتأوّل باقي المعاني إليها بتقدير مضاف أو تضمين الفعل، وذكر علاقات المجاز في هذه الأمثلة، ولا يذهب إلى نيابة (في) عن باقي حروف الجرّ.

---

(١) طه: ٧١.

(٢) إبراهيم: ٩.

(٣) الفجر: ٢٩.

(٤) شرح الرضي على الكافية: ٢٢٧/٤ و٢٢٨.

ومن ثمرات هذا البحث ما لو قال الموصي: «إنْ كان في بطنها ذكر فله درهمان، أو أنثى فدرهم، فخرجا معًا، فلكلّ منهما ما عيّن له؛ لصدق الظرفيّة في كلّ منهما، ولو أتى بـ (الّذي)، وخرجا معًا بطلت؛ لأنّ الموصول وقع صفة للحمل، فكان شرطًا لكون مجموع الحمل كذلك، فإذا وجدا معًا لم يصدق أنّ الحمل ذكر، أو أنّ الحمل أُنثى وإن صدق أنّ في بطنها ذكرًا، وهذا بخلاف الظرفيّة؛ فإنّها تصدق بكلّ منهما من غير تنافٍ».

ومن ثمراته - أيضًا - ما لو قال: «اشتر لي دارًا في البلد الفلانيّ»؛ فإنّه يقتضي شراءها في داخلها.

وفي تناولها للدور المتّصلة بها من خارج نظر؛ من خروجه عن الظرفيّة، ومن كونها ظرفًا لها مجازًا.

ومنها: ما لو قال: «له درهم في دينار»، فيحتمل الشركة فيه بحسبه، وكونه معه فيلزمه دينار ودرهم، وكونه لزمه بسببه بأن يكون قد أدخل عليه نقصًا بقدره.

٣- معاني (من):

يقول السيّد المجاهد في "مفاتيح الأُصول":

«اعلم أنّ لفظة (من) تستعمل في معانٍ:

١ - منها: ابتداء الغاية مكانًا بالاتّفاق -كما حكي[١] - أو زمانًا على قول المبرّد، وابن درستويه، والأخفش، والكوفيّين - في ما حكي عنهم[٢] - وصار

(١) الجنى الداني: ٣٠٨.

(٢) مغني اللبيب: ٣٠٧.

إليه أيضًا ابن هشام[١]، وابن مالك[٢]، ونجم الأئمّة[٣]، والسّيّد الشريف؛ لشيوع: «صمت من يوم الجمعة»، و«قمت من أوّل اللّيل»، وأنكره البصريّون في ما حكي عنهم[٤].

٢- ومنها التبعيض، نحو: «أخذت من الدّراهم».

٣- ومنها التبيين، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٥]، وحكي عن قوم منهم الزمخشريّ[٦] إنكار مجيئها له، وحملوا (من) في هذا القول على ابتداء الغاية، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرّجس.

واستبعده نجم الأئمّة[٧].

٤- ومنها: البدليّة[٨].

٥- والظرفيّة[٩].

---

(١) مغني اللبيب: ٣٠٧.

(٢) شرح التسهيل: ٣/ ١٣٠.

(٣) شرح الرضي: ٤/ ٢١٦.

(٤) شرح الرضي: ٤/ ٢١٥.

(٥) الحجّ: ٣٠.

(٦) نسب هذا القول إلى الزمخشريّ تبعًا للرضي، ولكن لم يوجد هذا القول في الكشّاف، ولا في المفصّل.

(٧) قال الرضي:«وهو بعيد؛ لأنّ الدراهم هي العشرون في قولك: «عشرون من الدراهم»، ومحال أن يكون الشيء مبدأ نفسه، وكذلك الأوثان نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له.» شرح الرضي: ٤ /٢١٧.

(٨) مثّل لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ڈ ڈ ڈ ڈ ژ﴾. [التوبة: ٣٠]

(٩) مثّل له بقوله تعالى: ﴿ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ﴾ [الجمعة: ٩]، ونقل المراديّ هذا المعنى للكوفيّين. الجنى الداني: ٣١٤.

٦- ومعنى: (عند)[١].

٧- والمجاوزة[٢].

٨- والتعليل[٣].

٩- ومعنى: (رُبَّما)[٤].

١٠- و[معنى]: (على)[٥].

١١- و[معنى]: الباء[٦].

١٢- و[معنى]: (إلى)[٧].

١٣- وقد تأتي زائدة في النفي وشبهه، نحو: «ما جاءني من أحد».

---

(١) مثّل ابن هشام له بقوله تعالى: ﴿ئے ئۀ ئۀ ئو ئو ئۇ ئۇ﴾[آل عمران: ١٠] ونسبه إلى أبي عبيدة، واختار لها في هذه الآية البدليّة. مغني اللبيب: ٣١٠.

(٢) مثّل له بـ ﴿پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ﴾[الزمر: ٢٢]، و﴿ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ﴾[الأنبياء: ٩٧]

(٣) مثّل له بـ ﴿ڤ ڤ ڤ﴾[نوح: ٢٥].

(٤) قيّدوا بأنّ ذلك إذا اتّصلت بها «ما»، ومثّلوا له بـ:

وإنّا لممّا نضرب الكبش ضربةً على رأسه تُلقي اللسان من الفم

ونسبه ابن هشام إلى السيرافيّ، وابن خروف، وابن طاهر، والأعلم، ثمّ قال: «والظاهر أنّ «من» فيه ابتدائيّة، و«ما» مصدريّة، وأنّهم جعلوا كأنّهم خلقوا من الضرب» مغني اللبيب: ٣١٠.

(٥) مثّل المراديّ له بقوله تعالى: ﴿ڈ ژ ژ﴾[الأنبياء ٧٧]، ونسبه إلى الأخفش، وقال: «والأحسن أن يضمّن الفعل معنى فعل آخر، أي: منعناه بالنصر من القوم». الجنى الداني: ٣١٣، معاني القرآن للأخفش: ٤٦.

(٦) مثّل المراديّ بـ ﴿پ پ پ﴾[الشورى: ٤٥]، ونسبه إلى يونس تبعًا للأخفش. الجنى الداني: ٣١٤، معاني القرآن للأخفش: ٤٧١، وقال ابن هشام: والظاهر أنّها للابتداء. مغني اللبيب: ٣١٠.

(٧) نسب المراديّ هذا المعنى إلى الكوفيّين، ومثّل له بـ«رأيته من ذلك الموضع».الجنى الداني: ٣١٢.

قيل: وهي – حينئذٍ – لعموم النفي، وعن الأخفش جواز زيادتها في الموجب؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[1].

فإذا عرفت هذا، فاعلم أنّ الظاهر أنّ استعمالها في ما عدا الثلاثة الأُول مجاز لا تحمل عليه مجرّدًا عن القرينة، ولم أجد فيه خلافًا، والحجّة عليه واضحة، وأمّا فيها فاختلف فيه الأُصوليّون:

فذهب العلّامة في التهذيب[2] إلى أنّها مشتركة بينها لا تحمل على أحدها إلّا بقرينة تدلّ عليه، فجعلها مقابلة لـ(إلى)، فإنّه يدلّ على الأوّل، وكصحّة جعل لفظ (بعض) موضعها؛ فإنّه يدلّ على الثاني.

قيل: ولا يستقيم كونها للتبعيض إلّا إذا كان المأخوذ أقلّ من النّصف، وكأن يكون قبلها، أو بعدها مبهم يصلح لأن يكون المجرور بها؛ تفسيرًا له، ويحمل اسم ذلك المجرور عليه، فإنّه يدلّ على الثالث كما صرّح به نجم الأئمة[3].

قيل: ويدلّ عليه صحّة وضع (الّذي) موضعها.

وذهب البيضاويّ – كما عن الرازيّ – إلى أنّه حقيقة في الأخير[4].

وذهب بعض إلى أنّها حقيقة في الابتداء مجاز في غيره.

ويظهر من الفيوميّ كونها حقيقة في الأوّلين لا غير[1].

---

(١) الأنعام: ٣٤.

(٢) قال العلّامة في التهذيب: ومنها (من)، وهي مشتركة بين ابتداء الغاية، والتبعيض، والتبيين، وزائدة» تهذيب الوصول:٨٦.

(٣) شرح الرضي: ٤/ ٢١٧.

(٤) المحصول: ١/ ٣٧٧.

ولعلّ القول الثاني لا يخلو عن قوّة؛ لأنّ التبيين قدر مشترك بين المعنيين الآخرين، والأصل في اللفظ المستعمل في المعنيين أن يكون مشتركًا حقيقة في القدر المشترك بينهما، فتأمّل»[٢].

دراسة وتحقيق:

والظاهر -أيضًا- أنّ السيّد المجاهد ذكر لـ (من) هذه المعاني تبعًا لابن هشام في المغني.

وأيضًا يحتمل أن يستفاد من السيّد الرضيّ؛ لأنّه في شرح الكافية لم يذكر لـ (من) إلّا ثلاثة معانٍ: الابتداء، والتبعيض، والتبيين، ثمّ أشار في تتمّة بحثه أنّها قد تجيء للبدليّة، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[٣].

وينفرد السيّد المجاهد عن النحويّين في تقسيم معاني (من) بالحقيقيّة والمجازيّة؛ لأنّه من الأُصوليّين، وهم يعنون في تحديد المعاني الحقيقيّة والمجازيّة؛ لأنّ غرضهم من المباحث اللغويّة فهم الكتاب والسنّة، وكشف غرض المتكلّم الحكيم منهما، فيحتاج إلى قوانين يستنبط منها مراد المتكلّم عند عدم القرينة على المقصود، فعيّنوا المعاني الحقيقيّة؛ ليرجعوا إليها عند عدم القرينة، ولهذا عيّنها،

→

(١) المصباح المنير: ٢ / ٢٢٧.

(٢) مفاتيح الأُصول: ٩٩ و١٠٠.

(٣) التوبة: ٣٠.

فقال: «فاعلم أنّ الظاهر أنّ استعمالها في ما عدا الثلاثة الأُول مجاز». ولكنّ النحويّين لم يتعرّضوا لمثل هذا المسائل.

وجرى الكلام – بعد تعيين المعاني الحقيقيّة – إلى تعيين القرائن المعيّنة؛ لأنّ لفظة (من) عنده مشترك لفظيّ بين ثلاثة معانٍ، فيحتاج الباحث إلى تحديد ضوابط في تعيين المعنى المراد في استنباطه.

ومن ثمرات هذا البحث ما قال الشهيد الثاني في قول الرجل لوكيله: «اقبض حقّي من فلان»، أنّ (من) تحمل على الابتداء، ويجعل مبدؤها المديون، فلا يتعدّى إلى غيره، فلو مات بطلت الوكالة، وليس له القبض من وارثه، ولهذا له القبض من وكيل المديون؛ لأنّ يده يده، وهو نائب عنه، بخلاف الوارث؛ لأنّ انتقال المال إليه ليس بحقّ النيابة.

وهذا بخلاف ما لو قال: «اقبض حقّي الّذي على فلان»، فإنّه يتناول الوارث؛ لأنّ الموصول صفة لـ(الحقّ)، ولم يتعيّن المقبوض منه، بل الإذن تعلّق بقبض الحقّ الموصوف بكونه في ذمّة فلان، فالوكيل يتبع الحقّ حيث ما انتقل.

وأيضًا من ثمرات البحث: جواز زيادة (من) في (الإثبات) ما إذا قال الوليّ: زوّجت منك، ففي وقوع النكاح وجهان، إنْ قال بجواز زيادتها في الإثبات قال بصحّة العقد، وإلّا كان لحنًا مفسدًا عند من يعتبر الصحيح في اللّغة.

ومثل هذا البحث يجري في غير النكاح من العقود اللازمة، كما لو قال: «بعتُ منك»، و«آجرت منك »، و«رهنت منك».

٤- معاني (إلى):

يقول السيّد المجاهد في "مفاتيح الأُصول":

«اعلم أنّ لفظة (إلى) تستعمل في معان:

١- منها: الانتهاء زمانًا، نحو: «صمت إلى اللّيل»، ومكانًا، نحو: «سرت إلى الكوفة».

٢- ومنها: معنى (مع) كما قيل[١].

٣- ومنها: معنى (في) كما قيل[٢].

٤- ومنها: معنى اللّام كما قيل[٣].

٥- ومنها: معنى (عند) كما قيل[٤].

٦- وعن الفرّاء أنّها قد تكون زائدة.

ولا إشكال في كونها حقيقة في الأوّل، وإنّما الإشكال في أصالة دلالتها على انتهاء الكيفيّة، أو الكميّة، والثمرة تظهر في نحو قوله: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[٥].

---

(١) نسبه ابن هشام إلى الكوفيّين، وجماعة من البصريّين، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿بم بى بيى تج﴾ [آل عمران: ٥٢] مغني اللبيب: ٨٠.

(٢) نسبه في الجنى الداني إلى القتبيّ، وابن مالك، ومثّل له بقول النابغة: فلا تتركني بالوعيد كأنّني إلى الناس مطليّ به القار أجرب. الجنى الداني:٣٨٧.

(٣) مثّل له بقوله تعالى: ﴿ئا ئا﴾[النمل: ٣٣].

(٤) مثل له بقول أبي كبير الهذليّ: أم لا سبيل إلى الشباب وذكره أشهى إليّ من الرحيق السلسل.

(٥) المائدة: ٦.

فعلى تقدير كون الأصل الدلالة على انتهاء الكيفيّة تكون الآية الشّريفة دالّة على وجوب انتهاء الغسل عند المرافق، فلا يجوز الابتداء به منها.

وعلى تقدير كون الأصل الدّلالة على انتهاء الكميّة تكون الآية الشريفة دالّة على أنّ المغسول هو المسافة الكائنة بين الأصابع، وبينها فيجوز دعوى جواز الابتداء بالغسل منها؛ تمسّكًا بإطلاق الآية الشريفة .

والحقّ عندي أنّ الأصل دلالتها على انتهاء الكيفيّة؛ لوجوه:

الأوّل: أنّ المتبادر منها عند الإطلاق ذلك، ويشهد بذلك أنّه إذا أمر بغسل اليد إلى المرافق، وابتدأ المأمور الغسل منها لم يعدّ ممتثلًا قطعًا؛ وليس ذلك إلّا لكون اللّفظ موضوعًا لما ذكرنا، ومتبادرًا منه ما إليه أشرنا.

الثاني: أنّه لا شكّ في كون الغالب في استعمالها ذلك، فيلحق محلّ الشكّ به.

الثالث: أنّها لو كانت لانتهاء الكميّة، لوجب إضمار ما يتعلّق به؛ لأنّها من الحروف الجارّة الّتي تحتاج إلى المتعلّق، وليس في الكلام المذكور ما يصلح لتعلّقها به، فوجب الإضمار، وهو خلاف الأصل، ولا يلزم هذا على المختار؛ لأنّها تتعلّق - حينئذٍ - بالفعل المذكور قطعًا.

وممّا ذكرنا يندفع ما يظهر من جماعة من الأصحاب كالمحقّق الثاني، والسيوري، وخالي المجلسي، وغيرهم من كونها مجملة في الدلالة على أحد الأمرين؛ لاستعمالها فيهما معًا»[1].

---

(١) مفاتيح الأُصول: ١٠٠.

دراسة وتحقيق:

تقدّم أنّ الظاهر أنّ السيّد المجاهد ذكر هذه المعاني لـ (إلى) الجارّة تبعًا لابن هشام في المغني، وفي الجملة اختصّ تحديد معاني الحروف الجارّة على هذا النحو بالمتأخّرين كابن مالك، والمراديّ، وأبي حيّان، وابن هشام بأنّهم ذكروا لها عدّة معانٍ، وذكر السيّد المجاهد في هذه المباحث أوّلًا معاني كثيرة لهذه الحروف، وأخذ مذهب نيابة بعض الحروف الجارّة عن بعض، وقد قال به الكوفيّون، ثمّ صار إلى مذهب تقليل معاني الحروف الجارّة، وذكر أنّ الحقّ أنّ لكلّ منها معنى واحداً – وهو المعنى الحقيقيّ – وما عداها مجاز، فيختلف هذا المذهب عن مذهب البصريّين الّذي هو عدم نيابة بعض الحروف عن بعض، وتأويل الأمثلة، وتضمّن الفعل معنى فعل آخر.

وبالاختصار أنّ السيّد المجاهد رأى أنّ الحروف الجارّة لها معانٍ كثيرة، ولكن واحداً منها هو معنى الحقيقيّ، وهو المعنى المتبادر منها، وباقيها معانٍ مجازيّة، وتحتاج إلى القرائن؛ لدلالتها عليها، والعمدة فيها عدم إمكان إرادة المعنى الحقيقيّ.

ويحتاج تعيين العلاقات في هذه المجازات إلى إمعان النظر ؛ لأنّه صرّح بأنّ لكلّ مجاز علاقة، فقال: «ومنها وجود العلاقة بين الموضوع له، والمستعمل فيه مجازًا، وشرطيّة هذا أيضًا ممّا لا ريب فيه ؛ وذلك لأنّ الاستعمال بدون العلاقة مستهجن، وقبيح، وغلط، وما شأنه ذلك فليس من اللغة»[1].

(١) مفاتيح الأُصول: ٥٣.

قال الموسويّ القزوينيّ في تعليقته على المعالم - في تبيين مراد السيّد المجاهد عن عبارة: انتهاء الكيفيّة أو الكميّة -: «والظاهر أنّه أراد من انتهاء الكميّة انتهاء نفسها المسافة مكاناً، أو زماناً بمعنى الامتداد الخطّي، والامتداد الزمانيّ؛ لكونهما من مقولة الكمّ المتّصل القارّ بالذات كالأوّل، أو غير القارّ بالذات كالثاني، ومن انتهاء الكيفيّة انتهاء الفعل المتعلّق بهما بنحو من أنحاء التعلّق كالسير في الأرض، والصوم في النهار، فإنّه لتعلّقه بأحدهما كيفيّة عارضة له، فيكون الخلاف في أنّ كلمة (إلى) الدالّة على الانتهاء الملازم للآخريّة، هل تكون ظاهرة في الجزء الأخير من الفعل الواقع في المسافة، أو لا ظهور لها فيه، بل غايتها الدلالة على أصل الانتهاء المردّد بين الجزء الأخير من الفعل، والجزء الأخير من المسافة؟

وتظهر ثمرة الخلاف في قوله تعالى: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[1]؛ من حيث ظهورها في وجوب الابتداء في الغسل من الأصابع، والانتهاء إلى المرفقين وعدمه.

فعلى قول الجماعة بإجمال الدلالة كان مفادها مردّداً بين انتهاء الغسل وانتهاء المغسول، فقد ترى بعضهم في باب الوضوء أنّه يجعل ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ لانتهاء المغسول؛ لتنطبق الآية على مذهب أصحابنا الإماميّة من وجوب الابتداء من المرافق، ومن يجعلها ظاهرة في انتهاء الفعل يحملها في الآية عليه من باب التأويل؛ نظراً إلى الإجماعات المنقولة، والوضوءات البيانيّة، وغيرها.

وفي بعض النصوص المعتبرة أنّه ليس تأويلها هكذا، بل: «من المرافق»،

(١) المائدة: ٦.

فينهض ذلك شاهداً بصدق ما ادّعاهُ السيّد في "المفاتيح" من ظهورها في انتهاء الكيفيّة - أعني: الفعل - لا نفس المسافة فقط.

وهذا هو الحقّ الّذي لا محيص عنه؛ لتبادر تحديد الفعل المغيّى في أوّله وآخره من الكلام المشتمل على حرفي الابتداء والانتهاء، فيقصد من حرف الانتهاء بيان آخر الفعل، وهو الجزء الأخير منه المقارن لمدخول الحرف إنْ كان من جنس ما قبله، أو لما قبل مدخولها إن غاير ما قبله في الجنس»[1].

(١) تعليقة على معالم الأُصول: ٤ / ٣٩٨و٣٩٩.

مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق

المصادر والمراجع

١. **الإحكام في أُصول الأحكام**، تأ . أبي محمّد بن حزم، تح . الشيخ أحمد محمّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان .

٢. **الإحكام في أصول الأحكام**، تأ . عليّ بن محمّد الآمديّ، تح . الشيخ عبد الرزّاق عفيفيّ، دار الصميعيّ، الرياض، السعوديّة، ٢٠٠٣ .

٣. **أدب الكاتب**، تأ. أبي محمّد بن قتيبة، تح. محمّد الدالي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٨١.

٤. **الاستبصار في ما اختلف من الاخبار**، تأ . شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ، تح . السيد حسن الموسوي الخرسان، والشيخ محمد الآخونديّ، دار الكتب الاسلاميّة، ١٣٩٠ .

٥. **الألفيّة**، تأ . ابن مالك، تح . عبد اللطيف الخطيب، دار العروبة، الكويت، ٢٠٠٦.

٦. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاويّ**، تأ. ناصر الدين عبد الله بن عمر الشافعيّ البيضاويّ، تح. محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، دار إحياء التراث العربيّ ومؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت، لبنان.

٧. **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار**، تأ . العلّامة الشيخ محمّد باقر المجلسيّ، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ١٩٨٣ .

٨. **تاج العروس من جواهر القاموس**، تأ. السيّد محمّد مرتضى الحسينيّ الزبيديّ، تح. عبد الستّار محمّد فراج، التراث العربيّ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥.

٩. **تأويل مشكل القرآن**، تأ . أبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تح . السيّد أحمد صقر، المكتبة العلميّة .

١٠. **تعليقة على معالم الأُصول**، تأ . العلّامة السيّد عليّ الموسويّ القزوينيّ، تح . السيّد عليّ العلويّ القزوينيّ، مؤسسة النشر الاسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة .

١١. **تمهيد القواعد**، تأ . الشهيد الثاني، مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم المقدّسة، ١٤١٦ .

١٢. **تهذيب الأحكام في شرح المقنعة للشيخ المفيد**، تأ . شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسيّ، تح . السيد حسن الموسوي الخرسانيّ، دار الكتب الاسلاميّة، الشيخ محمد الآخوندي ١٣٩٠ .

١٣. **تهذيب الوصول إلى علم الأصول**، تأ . العلّامة الحلّيّ، تح . السيد محمّد حسين الرضويّ الكشميريّ .

١٤. **جامع المقاصد في شرح القواعد**، تأ . المحقق الثاني الشيخ علي بن الحسين الكركيّ، تح . مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ١٤٠٨ .

١٥. **الجنى الداني في حروف المعاني**، تأ. بدرالدين الحسن بن قاسم المراديّ، تح. فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ٢٠١٦.

١٦. **الخصائص**، تأ . أبي الفتح عثمان ابن جنّيّ، تح . محمّد عليّ النجّار، المكتبة التوفيقيّة، قاهرة، مصر، ٢٠١٥ .

١٧. **ديوان الهذليّين**، تح. أحمد الزين ومحمود أبو الوفا، دار الكتب المصريّة، قاهرة، مصر، ١٩٦٥.

١٨. **ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة**، تأ . الشهيد الأوّل، تح . مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ١٤١٨ .

١٩. **الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية**، تأ . الشهيد الثاني، جامعة النجف الدينيّة، ١٣٨٦ .

٢٠. **سرّ الصناعة للإعراب**، تأ. ابن جنّي، تحو حسن الهنداويّ، دار القلم، دمشق، سورية، ١٩٩٣ .

٢١. **شرح التسهيل**، تأ. جمال الدين ابن مالك الطائيّ الجيّانيّ الأندلسيّ، تح. عبد الرحمن السيّد ومحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠ .

٢٢. **شرح كافية ابن الحاجب**، تأ. رضي الدين الأسترآباديّ، تح. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبي، ١٩٩٦ .

٢٣. **شرح الكافية الشافية**، تأ. جمال الدين ابن مالك الطائيّ، تح. أحمد القاديريّ، دار صادر، بيروت، لبنان، ٢٠١٠ .

٢٤. **صحيح البخاريّ**، أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ .

٢٥. **صحيح مسلم**، تأ. مسلم بن الحجّاج النيشابوريّ، تح. محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان.

٢٦. **العدّة في أصول الفقه**، تأ . شيخ الطائفة الإمام محمد بن الحسن الطوسيّ، تح . محمد رضا الأنصاريّ القميّ، مطبعة ستارة، قم المقدّسة، ١٤١٧ .

٢٧. **عمدة القاري شرح صحيح البخاريّ**، تأ . أبي محمّد محمود بن أحمد بن موسى بن

أحمد بن حسين العينتابي الحنفيّ بدر الدين العينيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان .

٢٨. **القاموس المحيط**، تأ. الفيروز آبادي، تح. البقائيّ، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

٢٩. **قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام**، العلّامة الحلّيّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، ١٤١٣ .

٣٠. **الكافي**، تأ . ثقة الإسلام الكلينيّ، تح . عليّ أكبر الغفاريّ، دار الكتب الاسلاميّة، قم المقدّسة .

٣١. **الكافية والشافية**، تأ. ابن الحاجب، تح. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، قاهرة، مصر، ٢٠١٠.

٣٢. **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تأ. جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ، تح. خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩.

٣٣. **المحصول في علم أُصول الفقه**، تأ . فخر الدين الرازيّ، تح . جابر فيّاض العلوانيّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٩٩٢ .

٣٤. **مختلف الشيعة في أحكام الشريعة**، تأ . العلّامة الحلّيّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، ١٤١٢ .

٣٥. **المستصفى من علم الأُصول**، تأ . أبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ، تح . حمزة بن زهير حافظ، المدينة المنوّرة .

٣٦. **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعيّ**، تأ . أحمد بن محمد المقري الفيوميّ .

٣٧. **مفاتيح الأُصول**، تأ . السيّد المجاهد محمّد الطباطبائيّ، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام .

٣٨. **مفتاح العلوم**، تأ. أبي يعقوب السكّاكيّ، تح. حمدي محمّديّ قابيل، المكتبة التوفيقيّة، قاهرة، مصر.
٣٩. **معاني القرآن**، تأ. الأخفش سعيد بن مسعدة، تح. عبد الأمير محمّد أمين الورد، مطبعة عالم الكتب، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.
٤٠. **معاني القرآن وإعرابه**، تأ . ابن كيسان، تح . محمّد محمود محمّد صبريّ الجنّة، مكتبة الإمام البخاريّ، القاهرة، ٢٠١٣.
٤١. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تأ. ابن هشام الأنصاريّ، تح. مازن المبارك ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧ .
٤٢. **من لا يحضره الفقيه**، تأ . الشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ، تح . عليّ أكبر الغفاريّ، في قم المقدّسة،
٤٣. **المنخول من علم الأُصول**، تأ . أبي حامد محمّد بن محمّد الغزاليّ، تح . محمّد حسن هيتو، دار الفكر .
٤٤. **نهاية الوصول إلى علم الأُصول**، تأ . العلّامة الحلّيّ، آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة، ١٤٣١.
٤٥. **الوسائل الحائريّة**، مخطوط .

فهرس المحتويات

كلمة اللّجنتين العلميّة والتحضيريّة للمؤتمر العلميّ الدوليّ الأوّل (السيّد المجاهد وتراثه العلميّ) ٥

أوّلاً: محور تحقيق التراث ١٠

ثانياً: محور الدراسات ١١

ثالثاً: محور البحوث والمقالات ١٢

رابعاً: محور الإعلام ١٣

حروف الجرّ عند السيّد محمّد المجاهد ﷺ ١٥

الملخّص ١٥

التمهيد ١٧

المحور الأوّل: أهميّة علم النحو عند الأُصوليّين واختلاف أهدافهم مع النحويّين في البحث النحويّ ١٩

المحور الثاني آليّات استنباط المعنى الحقيقيّ عند الأصوليّين ٢٣

المحور الثالث معاني حروف الجرّ عند السيّد المجاهد ٢٧

١- حرف الباء ٢٩

دراسة وتحقيق ٣٢

٢- حرف «في» ٣٤

٣- معاني (من) ٣٨

٤- معاني (إلى) ٤٤

دراسة وتحقيق ٤٦

المصادر والمراجع ٤٩

فهرس المحتويات ٥٥